إعادة بناء الاقتصاد

مستقبل التجارة والاقتصاد: العمليات في ظل الواقع الجديد

القمة العالمية للحكومات 2021

بالتعاون مع

KEARNEY
National Transformations Institute

استشراف المستقبل والإجابة عن تساؤلات الغد

القمة العالمية للحكومات منصّة عالمية تكرس جهودها لاستشراف مستقبل الحكومات حول العالم، حيث ترسم القمة كل عام ملامح جدول الأعمال للجيل التالي من الحكومات، مع التركيز بشكل خاص على الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد حلول للتحديات العالمية التي تواجه البشرية.

القمة العالمية للحكومات هي أيضاً مركز لتبادل المعرفة في مجالات العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منصة تجمع بين قادة الفكرة وصنّاع السياسات والخبراء ورواد الأعمال لتحقيق هدف مشترك واحد هو التنمية البشرية وتحسين حياة الشعوب. وتركّز القمة العالمية للحكومات على دراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية والتحدّيات والفرص المتاحة عالمياً، إضافة إلى عرض أحدث الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية لتكون مصدر إلهام الإبداع في التصدي للتحدّيات المستقبلية.

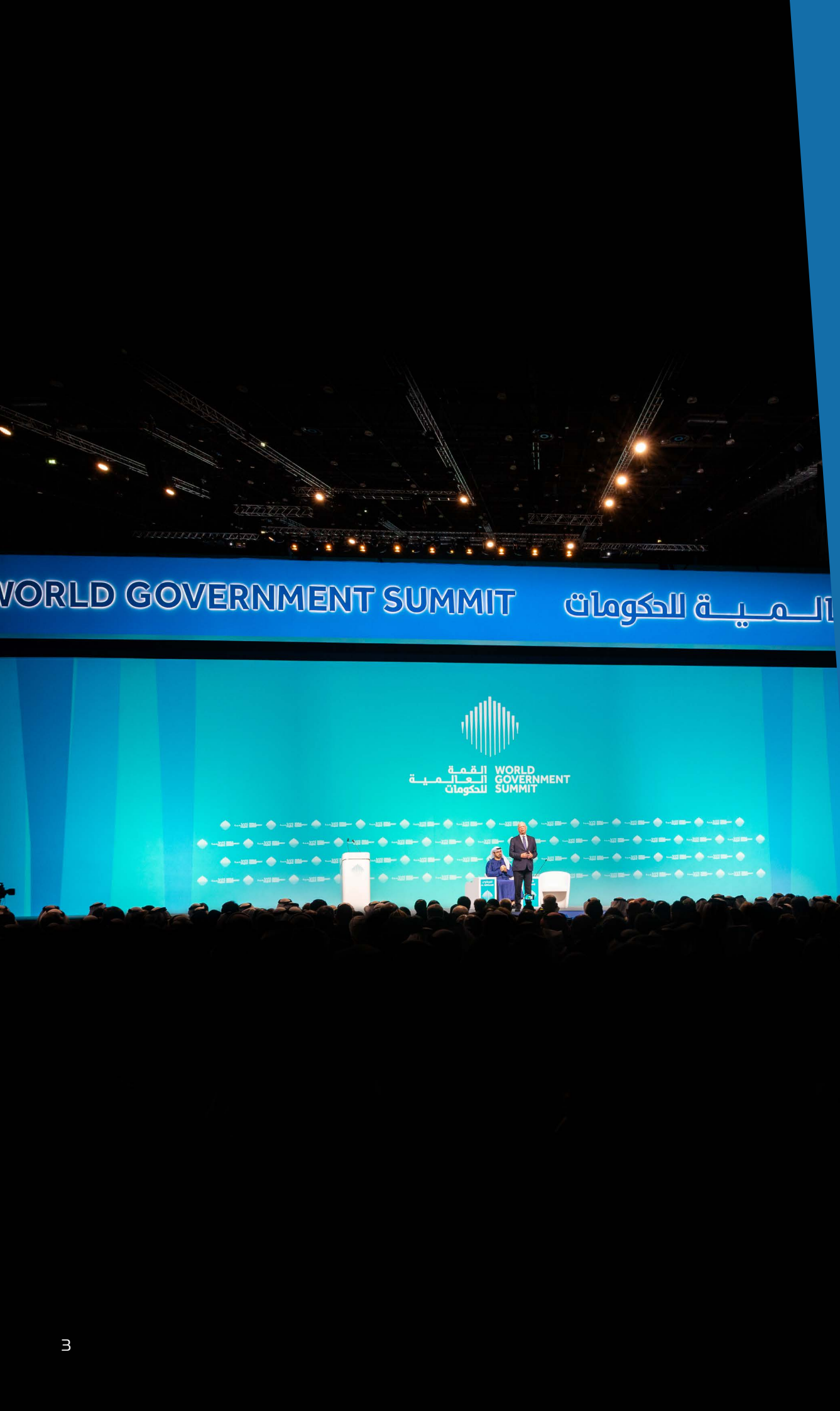
WORLD GOVERNMENT SUMMIT
القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

COVID-19
ON/C
MRC
M–
M+
÷
CE
7
8
9
×
%
4
5
6
−
√
+/–
1
2
3
+
0
•
=

جدول المحتويات

الموضوعات

ملخص تنفيذي	06
مقدمة: أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العالمية	08
تحديات التجارة العالمية	12
استجابة الحكومات من خلال السياسات النقدية والمالية	16
إعادة ترتيب أولويات الشركات بعد الجائحة	20
الدور الاستراتيجي لمؤسسات التمويل التنموي في التعافي من جائحة كوفيد-19	24
أ. توفير تمويل موجّه لتحفيز التعافي الاقتصادي المستدام	28
ب. تجديد إمكانيات مؤسسات التمويل التنموي	29
ت. تغيير هدف مؤسسات التمويل التنموي	32
الخلاصة	36
المؤلفون	37
نبذة عن شركة كيرني	38

ملخص تنفيذي

فرضت جائحة كوفيد-19 ضريبة مرتفعة على القدرات المالية لمختلف دول العالم، وأجبرت الحكومات على تقديم حُزم مساعدات مالية للشركات بمبالغ غير مسبوقة، إلا أن تبعات الجائحة ستزعزع الاقتصاد العالمي لفترة أطول من المتوقع كما يبدو، إذ لم تكن التدابير التحفيزية المتخذة كافيةً لتعزيز الطلب وإعادة النشاط الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة، في وقت لا يمكن فيه لهذه التدابير أن تستمر إلى الأبد.

تواجه الحكومات في الأسواق الناشئة عجزاً كبيراً في موازناتها العامة، ممّا يضعها تحت ضغط متصاعد لنقل تركيزها من دعم الشركات لضمان استمرارها على المدى القصير، إلى مساعدتها على تحسين أوضاعها على المدى الطويل وتحقيق النجاح المستدام في ظل الظروف الاقتصادية السائدة بعد الجائحة. وفي محاولة منها لتحقيق هذا التحوط المالي تجاه المستقبل، وفي محاولة منها لتحقيق هذا التحوط المالي تجاه المستقبل، تعمل الحكومات بصورة متزايدة على دراسة إمكانات مؤسسات التمويل التنموي واستشراف قدرتها على تمويل القطاعات المتعثّرة، والاستثمار في البنى التحتية الحيوية، ومساعدة دولها على الخروج من الأزمة الاقتصادية.

لكن وبالنظر إلى نموذجها المالي المصمم على أساس زيادة العائدات وتوسيع الأهداف التنموية الأوسع، يجب أن تكون مؤسسات التمويل التنموي، من الناحية النظرية على الأقل، قادرةً على قبول المزيد من المخاطر بما يتجاوز البنوك التجارية التقليدية، وعليها دعم الشركات والمشاريع التي عادة ما تتفاداها تلك البنوك، لاسيما في أسواق اليوم بعائداتها المنخفضة وأدائها المتراجع.

وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل التنموي تبدو خياراً بديهياً لقيادة الاقتصادات المتعثّرة نحو التعافي، ثمة عقبة كبيرة تقف في وجه هذا الخيار وتتمثل في الضعف الذي اعترى هذه المؤسسات جرّاء إهمالها لفترة طويلة منذ تأسيسها للاستجابةً للأزمات كجهود إعادة الإعمار اللاحقة للحروب، وهذا ما فرض على مؤسسات التمويل التنموي الوطنية والإقليمية والدولية العمل ضمن معطيات حدّت من قدراتها.

أُنشئت مؤسسات التمويل التنموي لهدف واضح وضوح الشمس: مساعدة الحكومات على تلبية احتياجات مواطنيها، وبالتالي فإن تفعيل دور هذه المؤسسات وتغيير هياكلها المالية وإعادة تقديمها ضمن مجال عملها يمثل الطريقة الوحيدة لضمان امتلاكها الملاءة المالية القادرة على المساعدة في إعادة بناء الاقتصادات المتعثّرة، وذلك بأن تصبح أداة مؤسسية حيوية قادرة على تقديم حُزم تحفيزية موجّهة بطريقة منهجية ومستدامة ومسؤولة مالياً.

نسلط الضوء في هذا التقرير على الأسباب المقنعة التي تدفع الحكومات إلى استخدام مؤسسات التمويل التنموي الوطنية والإقليمية لتقديم برامج ضخ السيولة اللازمة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي بصورة مباشرة. ونرسم كذلك خارطة طريق مكونة من سبعة نقاط لمساعدة صنّاع السياسة والقادة في مؤسسات التمويل التنموي على الاستعداد للمستقبل قصير ومتوسط وطويل الأجل إبّان خروج الاقتصادات العالمية من ظلال الجائحة القاتمة، وتحقيقها أول دفعة مؤقتة نحو الواقع الاقتصادي الجديد ما بعد الجائحة.

مقدمة: أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العالمية

تواجه الحكومات حول العالم تحدياً مزدوجاً يتمثل في السيطرة على المرض من جهة، وضرورة توفير الدعم المالي اللازم لمساندة اقتصاداتها المتعثّرة من جهة أخرى. وتشير العديد من التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي سيبقى متثاقلاً إلى حد كبير، مع فشل إجمالي الناتج المحلي من العودة إلى مستويات الربع الأخير من عام 2019 حتى 2022-2023.

بلغت النسبة الإجمالية للأشخاص الذين خسروا وظائفهم في الولايات المتحدة الأمريكية 8.9 بالمائة سنوياً وفق صندوق النقد الدولي، معلنةً عن انتهاء عقد من نمو التوظيف. أما في المملكة المتحدة، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 10 بالمائة عام 2020 ومن المتوقع أن ينتعش بنسبة 5.3 بالمائة عام 2021، ما يمثّل تراجعاً بنسبة 0.2 بالمائة عن توقّعات فرص العمل السابقة جرّاء الإغلاق الثالث على مستوى المملكة والذي أُعلن عنه في الخامس من يناير 2021، في حين ستفرض تبعات تطبيق نظام التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضغطاً على النشاط التجاري على المدى القصير. وحتى بعد انتهاء ضوابط التباعد الاجتماعي، من المتوقع أن تضغط فترة إصلاح الميزانيات العمومية للشركات على الاستثمار، بالتزامن مع إعادة التوزيع التدريجية للعمالة. وعلى الرغم من إمكانية تعافي الناتج وعودته إلى مستوياته قبل الجائحة بحلول عام 2023، إلا أنه سيبقى تحت معدلاته قبل عام 2020 بنسبة 5 بالمئة وصولاً إلى عام 2025.

وشهدت الهند تداعيات اقتصادية هائلة وواسعة الانتشار جرّاء الجائحة، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي بصورة حادّة في الربع الثاني 2020 (24.1- بالمائة سنوياً) نتيجة الإغلاقات غير المسبوقة التي فرضتها الحكومة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد-19 (راجع الشكل 1). تراجع الانكماش إلى 7.0- بالمائة سنوياً في الربع الثالث 2020، في حين أصدر مكتب الاحصائيات الوطنية الهندي تقديراته الأولية بتاريخ 7 يناير متوقعاً نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7.7- بالمائة للسنة المالية 2020-2021.

أما منطقة الشرق الأوسط، فلم يعانِ الاقتصاد جرّاء جائحة كوفيد-19 فحسب، بل بفعل الانحدار الحاد في أسعار النفط في 2020، وأضيف ملايين العمال إلى خطط الاحتفاظ بالوظائف المدعومة حكومياً نظراً لما شهدته بعض القطاعات الاقتصادية من ركود شبه تام، مثل السياحة والضيافة.

الشكل 1
التداعيات الهائلة للجائحة على الاقتصاد

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سنوياً (منذ الربع الرابع 2019)

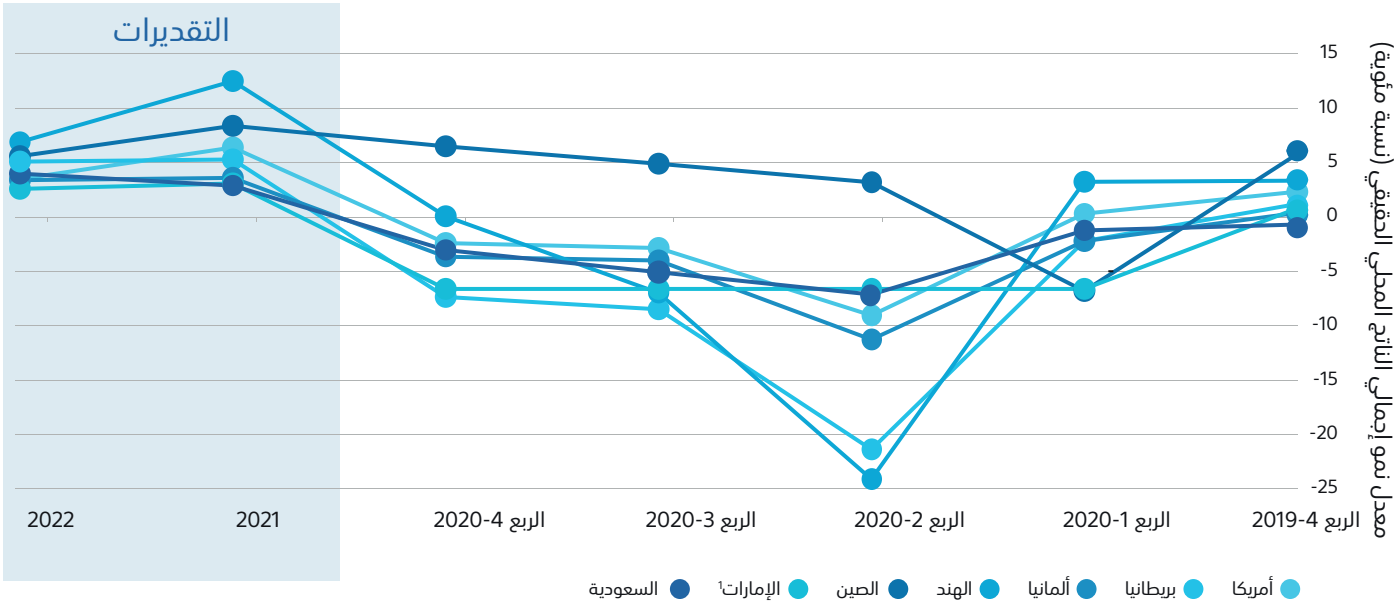

[1] ذُكرت تقديرات معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة عند 6.6%- (صندوق النقد الدولي) على الأرباع الأربعة، بانتظار الأرقام الفعلية.
المصادر: صندوق النقد الدولي، وتحليلات شركة كيارني

تتفاوت درجة التعافي الاقتصادي حول العالم بعد الجائحة، فعلى سبيل المثال، تشهد أسواق بعض الدول المتقدمة تراجعاً في البطالة، في الوقت الذي ما تزال فيه أعداد فرص العمل الجديدة منخفضة جداً في دول أخرى. كان السوق الصيني هو السوق الرئيسي الوحيد الذي شهد نمواً عام 2020، بنسبة قدرها 2.3 بالمائة. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 6 بالمائة عام 2021، بفضل بعض الدول مثل الهند والصين، اللتين من المتوقع أن ينمو ناتجهما المحليين بنسبة 12.5 و8.4 بالمائة على التوالي. وبالنظر إلى التعافي بصورة عامة، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الخدمية مثل المملكة المتحدة وإيطاليا تباطؤاً جرّاء تضررها بشدة من انتشار الجائحة. وعلى الرغم من عودة فرص العمل إلى مستوياتها قبل 2019 في أستراليا، إلا أنها ما تزال متراجعة في دول أخرى مثل فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وفي غضون ذلك، تمثّل أسواق الأوراق المالية مقياساً راسخاً للتأثير الاقتصادي والزخم التجاري. حيث سجلت مؤشرات بورصة فاينانشيال تايمز وداو جونز الصناعي ونيكاي انهيارات ضخمة مع ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 في الأشهر الأولى من الأزمة. ومنذ الإعلان عن اللقاح الأول في نوفمبر 2020، تعافت أسواق الأسهم الرئيسية في آسيا والولايات المتحدة من خسائرها، إلا أن مؤشر فاينانشيال تايمز ما يزال قابعاً في المنطقة السلبية.

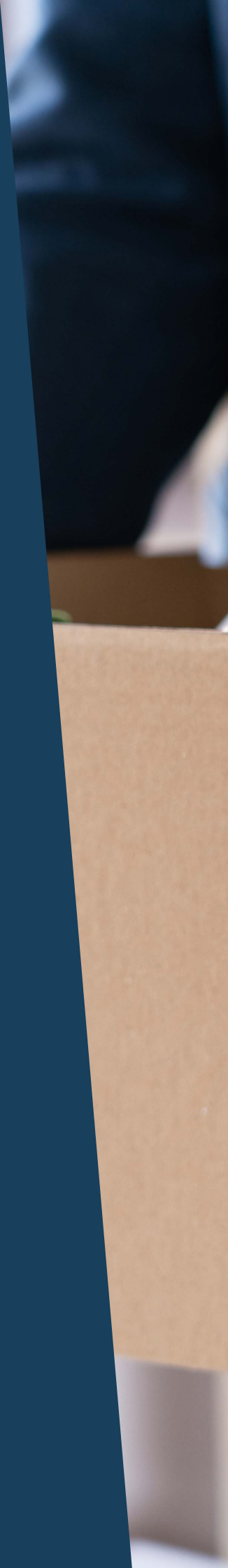

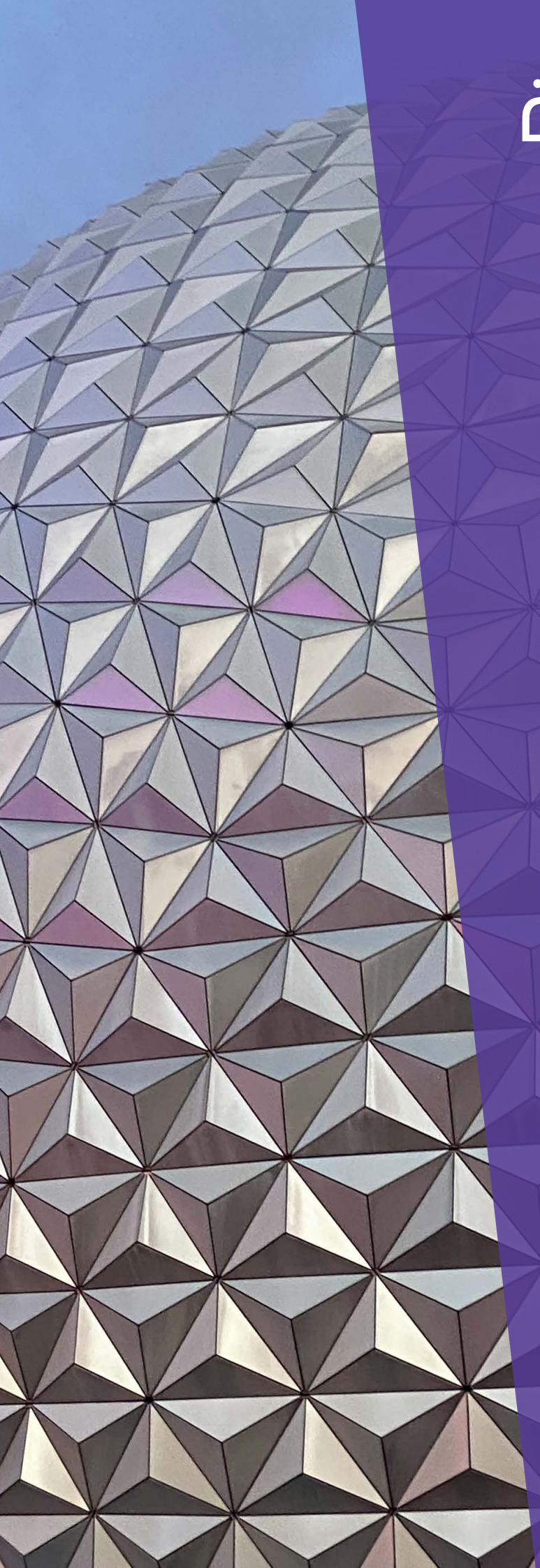

تحديات التجارة العالمية

تبدو بيئة الأعمال والتجارة العالمية مختلفة في أعقاب الجائحة، حيث تتواصل صدمة العرض التي بدأت في الصين في فبراير 2020، إلى جانب صدمة الطلب التي تلتها بعد إيلاء الحكومات حول العالم الأهمية القصوى للصحة العامة وإعلانها عن درجات متفاوتة من الإغلاق. ففي الولايات المتحدة وحدها، والتي تشكل الشركات الصغيرة عصب الاقتصاد فيها، بالنظر إلى استقطابها لنصف عمالة القطاع الخاص تقريباً، ترتّبت على تدابير الإغلاق والعمل من المنزل آثارٌ متباينة، لاسيما في قطاعي الترفيه والضيافة. ومع استمرار الجائحة، يبرز احتمال أن تصبح العديد من هذه الإغلاقات المؤقتة دائمةً على ما يبدو، حيث أعلن موقع "ييلب" أن 61 بالمائة من المطاعم المدرجة مغلقة على الموقع قد أغلقت أبوابها للأبد، ناهيك عن شركات التجزئة والملاهي الليلية التي تحوّل إغلاقها المؤقت إلى دائم.

لكن إغلاق هذه الشركات الدائم يمثل جانباً واحداً من المشهد الكامل، حيث شهدت العديد من الشركات التي بقيت عاملة تراجعاً هائلاً في عائداتها مقارنة بما قبل الجائحة. وأدّى الانقطاع الذي سببته الجائحة إلى تسريع التوجهات التي كانت موجودة بالفعل قبل الأزمة، مما وسّع الفجوة بين الشركات الأفضل والأسوأ أداءً، من حيث تفوق الشركات ذات نماذج التشغيل المبتكرة على منافسيها. تأثرت بعض القطاعات المهمة للناتج المحلي الإجمالي العالمي أكثر من سواها، فعلى سبيل المثال، تعرّض قطاع السفر لضربة قاصمة مع تخفيض شركات الطيران لعدد الرحلات وإلغاء المسافرين لرحلات العمل والإجازات. في حين أجبرت الأنواع المتحورة من الفيروس والتي ظهرت في الأشهر الأخيرة العديد من الدول إلى فرض قيود صارمة على السفر أو الإعلان عن استمرارها. تُظهر البيانات المعروضة على موقع "فلايت رادار 24" لتتبع حركة الطيران أن عدد الرحلات العالمية قد شهد انخفاضاً حاداً عام 2020 وما يزال بعيداً كل البعد عن التعافي.

فضلاً عن ذلك، ما تزال سياسات الحماية الجمركية الحكومية الموجودة قبل بدء الجائحة تلقي بظلالها الثقيلة على حركة التجارة العالمية، حيث فرضت الاتفاقية السارية لمجموعة العشرين، والمطبقة خلال الكساد الكبير في الثلاثينيات، التزاماً بإيقاف تدابير الحماية والتراجع عنها، والمساعدة على وقف تنامي الحماية الجمركية خلال الأزمة الاقتصادية والمالية السابقة (2007-2010)، إلا أن الفترة التالية شهدت طفرة ملحوظة في الحماية الجمركية. وبين أكتوبر 2008 وأكتوبر 2019، اتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية 1,654 إجراءً خاصاً لفرض قيود على التجارة. وبين شهري مايو وأكتوبر 2019، اتخذت دول مجموعة العشرين لوحدها تدابير تقييدية أثرت على تجارة تبلغ قيمتها التقديرية 460.4 مليار دولار أمريكي، وهي ثاني أعلى قيمة منذ بدء حساب حجم التجارة عام 2012.

تشير العديد من الدراسات التي أجرتها البنوك المركزية والخبراء الاقتصاديون ومراكز الدراسات إلى أن الاختلالات التجارية الثنائية والالدولية تمثل تنبؤات سليمة لسياسات الحماية الجمركية التي تفرضها الحكومات، وتعدّ هذه الاختلالات نتيجة مباشرة للعولمة، سواء من خلال بُعدها التجاري أو بُعدها المالي. وتظهر الحرب التجارية الصينية الأمريكية هذا التوجه بصورة عملية، حيث ساهمت في نشوء القومية الاقتصادية حول العالم، كاشفة للعيان نقاط الضعف التي تعتري سلاسل توريد الشركات حول العالم. ونتيجة لذلك، ترزح الشركات على مستوى العالم تحت ضغط تنافسي وسياسي هائل في سبيل تعزيز الإنتاج المحلي، وزيادة فرص العمل المحلية، والحد، إن لم يكن إلغاء، من الاعتماد على المصادر التي تُعتبر خطرة، وإعادة التفكير في وضع المخازن ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها. وقد ظهر هذا الضعف جلياً خاصةً في ظل القيود التجارية المؤقتة ونقص الأدوية والإمدادات الطبية الحرجة وغيرها من المنتجات.

الشكل 2
أثر الجائحة الكبير على التجارة العالمية

التغيرات الحاصلة على تصدير البضائع والخدمات جراء جائحة كوفيد-19 (يناير-ديسمبر 2020)

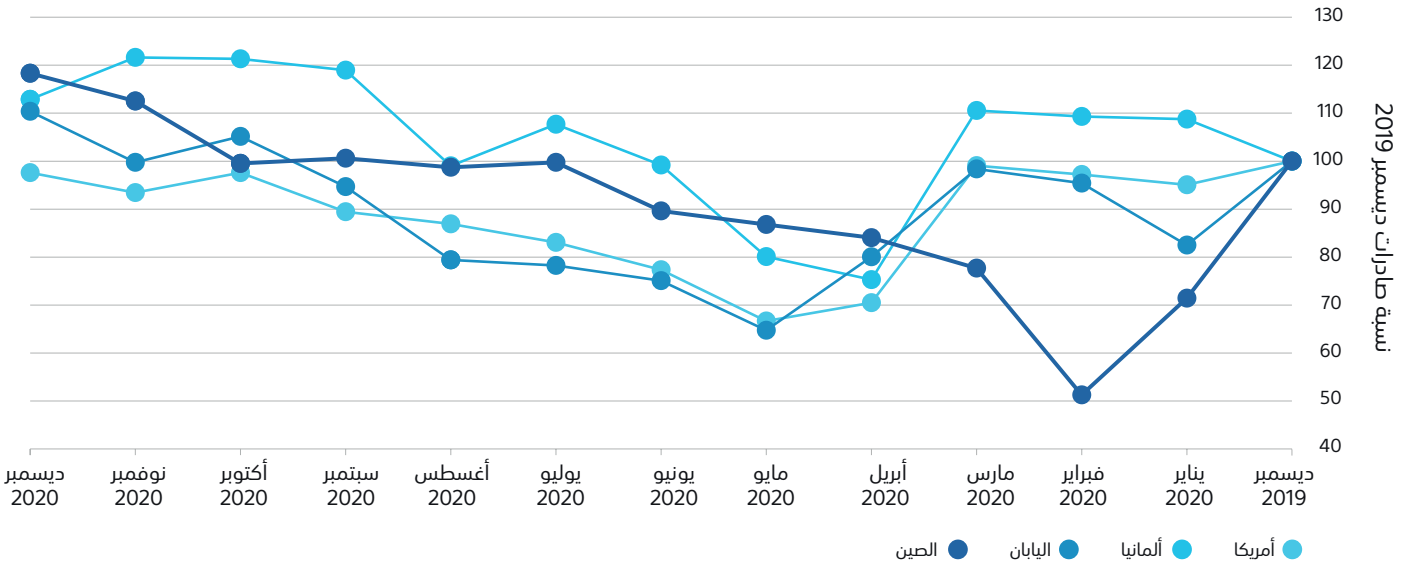

المصادر: صندوق النقد الدولي، وتحليلات شركة كيرني

وبالتالي، لم يكن تأثير الجائحة على التجارة الدولية أمراً مفاجئاً، حيث عانت الصين من هبوط حاد في صادراتها خلال فبراير، لكنها سرعان ما تعافت إلى مستوياتها الطبيعية بحلول يوليو 2020 (راجع الشكل 2)، إلا أن الولايات المتحدة شهدت تراجعاً كبيراً في صادراتها في أبريل 2020، وبدأت الآن فقط في إظهار مؤشرات على العودة إلى مستوياتها قبل الجائحة. وعلى صعيد أكثر أهمية، كشف هذا الاضطراب الاقتصادي نقاط الضعف في سلاسل التوريد وألقى شكوكاً حول العولمة، وأجبر الشركات على مراجعة شبكاتها الإقليمية والعالمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مرونتها. فهل ستستمر في ممارسة التجارة على نحو منفتح، باستخدام الإمكانيات الموجودة حول العالم بأسره؟ أم ستسعى لتخفيف تأثير الاضطرابات المحتملة بالاعتماد على ما يوجد داخل حدودها الوطنية؟

استجابة الحكومات من خلال السياسات النقدية والمالية

وفّرت الحكومات حول العالم دعماً مالياً غير مسبوق في سبيل تخفيف الآثار السلبية للإغلاق الإجباري لبعض القطاعات وانهيار طلبات المتعاملين (راجع الشكل 3)، وأعلنت عدة دول مجموعة من التدابير المباشرة وغير المباشرة لضخ السيولة بهدف دعم المواطنين والشركات، في حين خفّضت البنوك المركزية في دول أخرى أسعار الفائدة من أجل رفع معدلات الاقتراض وتشجيع الإنفاق لدفع عجلة الاقتصاد. وعلى الرغم من استهداف العديد من هذه التدابير للأفراد والأُسر واحتياجات الرعاية الصحية، إلا أن الحكومات تتعاون مع البنوك المركزية لدعم الشركات حول العالم بمجموعة واسعة من التدابير المالية والنقدية.

ففي الشرق الأوسط، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن تدابير مالية بقيمة 8.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 2.5 بالمائة من إجمالي ناتجها المحلي، وتتضمن هذه المبادرات الماء والكهرباء المدعومين والضمانات الائتمانية ودعم السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تأخير سداد الأقساط والفوائد على القروض والبطاقات الائتمانية لمدة ثلاثة أشهر.

وخفّض المصرف المركزي الإماراتي أسعار الفائدة مرتين بمجموع وقدرة 125 نقطة أساس عام 2020، إضافة إلى إعلانه عن حزمة من المساعدات بقيمة 70 مليار دولار أمريكي، أو 20 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، تتضمن تخفيض متطلبات الاحتياطي الالزامي للودائع تحت الطلب بمقدار النصف، ومنح البنوك قروضاً ميسّرة دون فائدة، والسماح باستخدام هوامش رأس المال الفائض، وتخفيض مخصصات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 15 إلى 25 في المائة، والسماح للبنوك بتأجيل أقساط القروض حتى نهاية 2021.

أعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة دعم للقطاع الخاص بقيمة 21.2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 3.0 بالمائة من إجمالي ناتجها المحلي، وتتضمن تعليق سداد الضرائب والرسوم وغيرها من المستحقات الحكومية لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني. وأدلت وزارة المالية دلوها من خلال إطلاق برنامج لتأجيل أقساط قروض الشركات، وأعلن البنك المركزي السعودي عن حزمة من التدابير لدعم القطاع الخاص، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تمويل البنوك لتكون قادرة على تأجيل سداد أقساط القروض الموجودة وزيادة معدلات إقراض الشركات، إلى جانب ضخ السيولة في القطاع المصرفي عن طريق الودائع لزيادة إقراض القطاع الخاص حتى نهاية مارس 2021.

تتضمن تدابير الدعم المالي في الهند الانفاق الحكومي وتأجيل العوائد أو إلغائها وتسريع عملية الانفاق (حوالي 3.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي). تهدف هذه التدابير إلى دعم الشركات وتوفير الائتمان للعديد من القطاعات (حوالي 5.1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي)، في حين تهدف التدابير التي ليس لها تأثير مباشر على وضع العجز الحكومي إلى توفير دعم ائتماني للشركات (1.9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي).

تتضمن العناصر الرئيسية لحزم دعم الشركات تدابير القطاع المالي للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر مثل برنامج الإقراض بدون ضمانات، مدعوماً بضمان 100 بالمائة، ودين ثانوي للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الخاضعة للضغوطات مع ضمان جزئي وهلمّ جرّا. وأعلنت الحكومة أيضاً عن صندوق مالي للمساهمة بأسهم في الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، في حين خفف بنك الاحتياطي الهندي بعض معايير الدعم الائتماني للمصدّرين والمستوردين ومدّد فترة سداد التسهيلات التمويلية للشركات الصغيرة.

الشكل 3

قدّمت الحكومات مبالغ مختلفة من الدعم المالي استجابة لتداعيات الجائحة الاقتصادية

التدابير المالية للدول استجابة لجائحة كوفيد-19 (1 يناير 2020-17 مارس 2021)

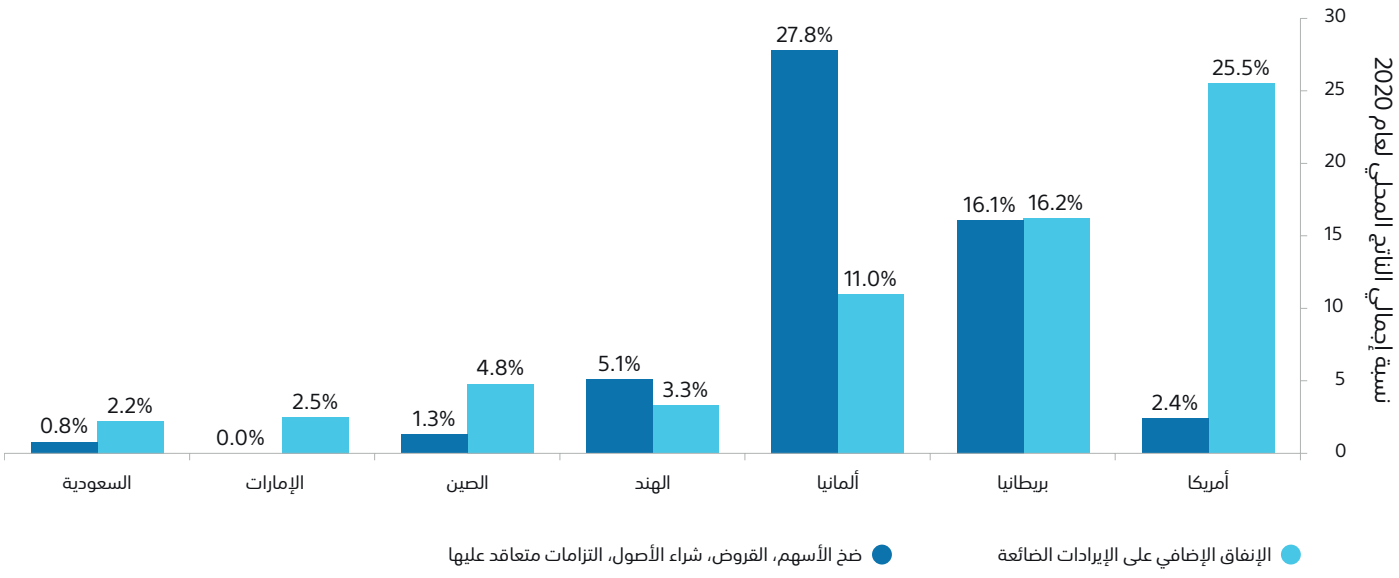

المصادر: صندوق النقد الدولي، وتحليلات شركة كيرني

أطلقت الحكومة البريطانية ثلاثة برامج قروض منفصلة لتمكين الشركات من الحصول على الائتمان، وتعاونت مع بنك الأعمال البريطاني لإطلاق برنامج قروض لدعم أصحاب الأعمال المتأثرة بالفيروس للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج قروض آخر لدعم أصحاب الأعمال الكبيرة المتأثرة بالفيروس للشركات الكبيرة، والذي يتضمن ضماناً بنسبة 80 بالمائة على القروض وصولاً إلى 5 مليون جنيه إسترليني للفئة الأولى و300 مليون جنيه إسترليني للفئة الثانية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة برنامج القرض المرتدّ للشركات الصغيرة والمتوسطة بضمان 100 بالمائة على القروض التي تصل قيمتها إلى 50,000 جنيه إسترليني. في حين يتضمن برنامج إعادة تأمين الائتمان التجاري حصول المعاملات بين الشركات على ما يصل إلى 10 مليارات جنيه إسترليني من الضمانات الحكومية لمدة تسعة أشهر، إلى جانب تخصيص الحكومة لحزمة قيمتها مليار جنيه إسترليني لدعم الشركات التي تقود الابتكار والتطوير على شكل منَح وقروض.

وقد أعلنت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم بقيمة 510 مليار دولار أمريكي لتجنب إفلاس الشركات على شكل قروض وضمانات ومساندات لبرنامج الاحتياطي الفيدرالي 13(3) ودعم بمبلغ 349 مليار دولار أمريكي للقروض والضمانات التي يمكن التغاضي عنها لصالح إدارة الشركات الصغيرة لمساعدة هذه الشركات في الحفاظ على موظفيها.

إعادة ترتيب أولويات الشركات بعد الجائحة

تؤدي حزم التحفيز المالي دوراً بارزاً في ضمان استمرار الشركات حول العالم على المدى القصير، لكن عليها أن تعدّ هذه الشركات جيداً لتحقيق النجاح المستدام وطويل الأجل من خلال تشجيعها للتحلي بالمزيد من المرونة والتنظيم في ظل اقتصاد المستقبل المتطور. وفي حال فشل حزم التحفيز في تحقيق ذلك، نكون قد خرجنا من الجائحة دون أن نتعلم أي درس، وبالتالي سنضيع فرصة ذهبية لتأمين أعمالنا من المخاطر المستقبلية. والمؤكد هنا أن ابتعاد الشركات القائمة عن العولمة سيدفع المنافسين لاستغلال هذه الفجوة، وبالتالي ينبغي على مديري الشركات إيجاد السبل الكفيلة بتحسين نماذج الأعمال وتحقيق ميزة تنافسية حقيقية على أقرانهم.

إعادة النظر في سلاسل التوريد العالمية

ينبغي على الشركات تدارك اعتمادها الكبير على مصنع أو مورّد وحيد أو منطقة منفردة ذات مخاطر متوسطة أو مرتفعة. فقد دفعت الحرب التجارية الصينية الأمريكية الكثير من الشركات إلى اعتماد سياسة "الصين زائد واحد" من خلال توسيع قاعدة الموردين أو مرافق الإنتاج بين الصين ودولة أخرى في جنوب شرق آسيا.

إلا أن هذه المنهجية لا تخلو من المخاطر أيضاً، إذ ينبغي على الشركات تطوير استراتيجية إقليمية لتوفير جزء كبير من البضائع الرئيسية ضمن المنطقة التي يُتوقع استهلاك المنتجات النهائية فيها. فعلى سبيل المثال، من الممكن لأمريكا الشمالية الاستفادة من نقل خطوط الإنتاج كثيفة العمالة من الصين إلى المكسيك وأمريكا الوسطى. وفي سبيل رفد أوروبا الغربية ببضائع مصنوعة فيها، تستطيع الشركات زيادة اعتمادها على دول أوروبا الشرقية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي إلى جانب تركيا وأوكرانيا. تعمل الشركات الصينية الرامية إلى حماية حصصها في الأسواق العالمية على استهداف مصر وأثيوبيا وكينيا وميانمار وسريلانكا كمصادر محتملة للإنتاج كثيف العمالة والذي لا يتطلب تقنيات مرتفعة.

إن تقليل الاعتماد على الصين سيكون ممكناً لبعض المنتجات دوناً عن سواها، حيث سيكون من السهل نسبياً نقل إنتاج الملابس والتجهيزات المنزلية إلى مكان آخر نظراً لأن المواد المستخدمة في تصنيعها عبارة عن مواد أساسية، إلا أنه من الصعب مثلاً إيجاد مصادر بديلة للآليات المتطورة والإلكترونيات وغيرها من البضائع التي تتضمن مكونات معينة مثل لوحات الدارات عالية الكثافة والشاشات الإلكترونية. وفي حال لم تكن بدائل التوريد متاحة على الفور، يجب على الشركات تحديد حجم المخزونات الإضافية التي يجب عليها امتلاكها، إلى جانب المكان الأفضل لتخزينها على طول سلسلة القيمة. تجدر الإشارة إلى أن المخزون الاحتياطي ينطوي على مخاطر الإهلاك وتقييد النقد، ويتعارض مع النماذج الناجحة لترشيد المخزونات وإتاحتها في الوقت المناسب.

تسريع الابتكار

مع انخفاض تكاليف التشغيل الآلي واقتناع الناس بقدرة الروبوتات على العمل بأمان إلى جانب البشر، تتسارع وتيرة التشغيل الآلي بصورة كبيرة، ناهيك عن مساهمة الجائحة في زيادة جاذبية التشغيل الآلي بسبب فرض التباعد الاجتماعي في المتاجر. ونتيجة لهذه المستجدات، أصبح من المجدي إعادة الإنتاج خارج الحدود إلى الدول ذات التكاليف الأعلى.

تساهم التجارب والمنتجات والخدمات الرقمية الجديدة التي تستجيب للتغيرات الطارئة على سلوكيات المستهلكين واحتياجاتهم في دفع عجلة الابتكار والتحوّل الرقمي. فعلى سبيل المثال، تحوّلت العديد من الأماكن الرياضية والترفيهية إلى تجارب رقمية بالكامل، في حين أطلق أحد مزودي التكنولوجيا حلولاً تتوفر عند الطلب للياقة البدنية بهدف إلى الاستفادة من الشعبية المتزايدة لهذه الفئة، مما أفضى إلى تسريع تطور المنتجات بالاعتماد على زيادة الابتكار وسرعة تكرار الطلب، ومثال ذلك سرعة استجابة شركات الاتصالات العاملة مع شركات التأمين ومزودي خدمات الرعاية الصحية مع الجائحة من خلال تطوير تطبيقات الطبابة الهاتفية لدعم فحوصات كوفيد-19 وتشخيصها عن بعد.

تبني التدابير الخضراء

تستطيع الشركات تعزيز مرونتها تجاه الصدمات من خلال تبني تدابير صديقة للبيئة تمتاز بملاءمتها وقابلية تطبيقها وقدرتها على المساعدة في توفير النفقات والحفاظ على الصحة. ويُعتبر العمل عن بعد مثالاً على التدابير المباشرة المحتملة، حيث يساهم في استمرار الأعمال وتقليل بصمة الطاقة الخاصة بالشركة والانبعاثات الناجمة عن التنقّل. وعلى الرغم من تطبيق هذا الإجراء من أجل التباعد الاجتماعي بين الأشخاص، تفكّر العديد من الشركات في اتخاذ إجراءات دائمة للعمل عن بعد حتى بعد انتهاء الجائحة. وعلى نحو مشابه، يمكن لتقصير سلاسل التوريد بالعمل مع موردين محليين تقليل انبعاثات النقل، وتحفيز الاقتصادات المحلية، والحد من الانقطاع الناتج عن القيود المفروضة على الحركة.

يمكن للشركات تحسين أدائها البيئي كشرط من أجل الدعم التحفيزي، حيث تفرض جميع تحولات التركيز المذكورة على الحكومات توجيه الدعم التحفيزي إلى الشركات التي تبذل جهوداً أو استثمارات مُثبتة في هذه المجالات، وهذا ما يحصل بالفعل. نؤكّد على أن طريقة تنفيذ هذه التدابير التحفيزية لا تقل أهمية عن جدوى فعاليتها واجتناب أية آثار عكسية جرّاء تنفيذها دون المستوى الأمثل. إلا أن البنوك التجارية الربحية نادراً ما أثبتت أنها شريك موثوق للحكومات على هذه الجبهة، مما يعني أن مؤسسات التمويل التنموي المحلية والإقليمية يجب أن تلعب دوراً أكبر في إعادة بناء الاقتصادات بحيث تكون أداة مؤسسية حيوية في تقديم حُزم تحفيزية ممنهجة ومسؤولة من الناحية المالية.

لم يذهب هذا الأمر سدىً بالنسبة للحكومات حول العالم، فبعد تأسيس مؤسسات التمويل التنموي استجابة لجهود إعادة الإعمار بعد الحرب أو أزمات من هذا القَبيل، تعرّضت هذه المؤسسات للإهمال منذ ذلك الوقت وعانت لمواكبة التغيرات الحاصلة حولها. وعلى الرغم من سريان هذا الأمر في الدول المتقدمة، إلا أن الوضع يزداد سوءً في الدول النامية، بالنظر إلى الفجوات الواضحة التي تعتري مهمة مؤسسات التمويل التنموي وإمكانياتها. وتتضح ضرورة تنشيط هذه المؤسسات وتغيير هياكلها المالية وإعادة فرضها ضمن مجال عملها في سبيل منحها القدرة على تحقيق رسالتها في مساعدة الحكومات على تلبية احتياجات مواطنيها.

الدور الاستراتيجي لمؤسسات التمويل التنموي في التعافي من جائحة كوفيد-19

شدّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في مؤتمر سابق على ضرورة دعم مؤسسات التمويل التنموي للاستجابة للجائحة والتعافي منها من خلال توفير حلول تمويلية للبنى التحتية وغيرها من المنافع العامة عن طريق الترويج لمفهوم الشمول المالي، وأوضح أن التعافي لن يكون بالعودة إلى الأساليب القديمة في ممارسة الأعمال. وعلى الرغم من نجاح حزم التحفيز في توفير إعانة فورية في ظل الأزمة، إلا أنها لم تكن كافية لتعزيز الطلب وعودة النشاط الاقتصادي إلى وضعه قبل الجائحة. وبالنظر إلى ما تواجهه الموازنات الوطنية من عجز هائل، تنكبّ الحكومات في الأسواق الناشئة بصورة متزايدة على مؤسسات التمويل التنموي سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية كمصدر تمويلي لدعم القطاعات المتعثّرة، والاستثمار في البنى التحتية الضرورية وقيادة الجهود الرامية إلى الخروج من المعاناة الاقتصادية.

يوجد حوالي 400 مؤسسة للتمويل التنموي حول العالم بأصول إجمالية قدرها 11 تريليون دولار أمريكي، وتتراوح بين جهات عالمية كالبنك الدولي، ومؤسسات إقليمية مثل مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية لأمريكا اللاتينية، ومقرضين محليين مثل بنك قطر للتنمية وبنك التنمية الفلبيني. تحصل مؤسسات التمويل التنموي على رأس مالها من الحكومات بالدرجة الأولى، ويموّل القطاع الخاص بعضاً من خدماتها الإقراضية، وتوفر بصورة عامة حلول التمويل بموجب شروط تفضيلية للمشاريع والأعمال التي تعاني في الحصول على التمويل من المقرضين التجاريين التقليديين.

تشير التقديرات إلى أن مؤسسات التمويل التنموي التزمت بسداد مبلغ سنوي قدره 2 تريليون دولار أمريكي لدعم مبادرات متنوعة قبل الجائحة، وهو ما يمثل 10 بالمائة من الاستثمار العالمي السنوي. وفي الوقت الذي توفر فيه هذه المؤسسات تمويلاً حيوياً للمشاريع ذات المنفعة الاجتماعية، إلا أنها تتميز بأهمية خاصة بالنسبة للأسواق الناشئة خلال الأزمات، بفضل قدرتها على مواجهة التقلبات الدورية للأسواق المالية التي تقيّد الائتمان خلال فترات الانكماش الاقتصادي. فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 على سبيل المثال، زادت مؤسسات التمويل التنموي من إقراضها بشكل كبير في وقت عمدت فيه المؤسسات المالية الأخرى إلى تقليص مخصصاتها.

ومع استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 وأثرها على التجارة وسلاسل التوريد العالمية، من المتوقع أن ترفع مؤسسات التمويل التنموي من مستوى دعمها، لاسيما المؤسسات ذات الطبيعة الدولية. حيث تولّى البنك الأفريقي للتنمية دوراً حاسماً في تعامل القارة السمراء مع الجائحة، حيث جمع البنك في أواخر مارس 2020 مبلغ 3 مليار دولار أمريكي من "سندات التأثير الاجتماعي لمحاربة كوفيد-19"، وهي أكبر سندات اجتماعية مقوّمة بالدولار الأمريكي تُدرج في الأسواق العالمية على الإطلاق، وخُصصت عائداتها لتخفيف الأثر المالي للجائحة، تلاها مساعدة عاجلة بقيمة 2 مليون دولار أمريكي إلى منظمة الصحة العالمية، والإعلان في الثامن من أبريل عن قرض بقيمة 10 مليار دولار أمريكي إلى الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص لمواجهة الجائحة ودعم قطاع الصحة العامة ومحاربة التأثير الاقتصادي للفيروس. ثم أطلق البنك الأفريقي للتنمية في شهر أبريل أيضاً حزمة دعم بقيمة 20 مليار دولار أمريكي للدول الأعضاء.

وعلى صعيد آخر، تلعب العديد من مؤسسات التمويل التنموي الدولية الأخرى دوراً مهماً في التعافي من جائحة كوفيد-19، حيث منح بنك التنمية الجديد، الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (دول بريكس)، مبلغ مليار دولار أمريكي إلى كل دولة من الدول الأعضاء، باستثناء روسيا، عن طريق برنامج المساعدة العاجلة لعام 2020 والذي تُقدر قيمته بمبلغ 10 مليار دولار أمريكي.

نسلط الضوء فيما يلي على الأولويات السبع الرئيسية أمام صنّاع السياسة وقادة مؤسسات التمويل التنموي ، وهي أولويات يمكن اعتمادها كخارطة طريق على المدى القريب والمتوسط (راجع الشكل 4).

الشكل 4
دور مؤسسات التمويل التنموي بعد التعافي من جائحة كوفيد

أ

توفير تمويل موجّه لتحفيز التعافي الاقتصادي المستدام

1. تنشيط التجارة العالمية
2. وضع أسس متينة للاقتصاد الأخضر

ب

تجديد إمكانيات مؤسسات التمويل التنموي

3. إنعاش المنتجات والحلول
4. إصلاح نماذج الإقراض
5. إدارة مستويات الدين المرتفعة المتوقعة مستقبلاً

ج

تغيير هدف مؤسسات التمويل التنموي

6. تعزيز قدرات الوطنية
7. تجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

المصدر: تحليلات شركة كيرني

أ. توفير تمويل موجّه لتحفيز التعافي الاقتصادي المستدام

1. تنشيط التجارة العالمية

تدعم مؤسسات التمويل التنموي أيضاً محاولات القطاع الخاص للتحفيز التجاري بالتركيز على تمويل التجارة. ففي يوليو 2020، تعهّد رئيس منظمة التجارة العالمية ورؤساء ستة من أكبر بنوك التنمية الدولية على مستوى العالم (بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية) على التعامل مع نقص تمويل التجارة الذي يهدد التجارة العابرة للحدود. وتشكّل هذه المحاولة لمساعدة مزودي تمويل التجارة، بما في ذلك البنوك التقليدية والمؤسسات المالية غير البنكية، المرة الأولى التي تتعاضد فيها بنوك التنمية الدولية لدعم أسواق تمويل التجارة بما يتماشى مع تطلّعات منظمة التجارة العالمية، على أمل أن يمنح دعم التجارة العالمية الأسواقَ الناشئة القدرة على تحسين استجابتها للجائحة والعودة إلى النمو في 2021.

2. وضع أسس متينة للاقتصاد الأخضر

تعهدت مؤسسات التمويل التنموي الممولة حكومياً بالعمل معاً وباستخدام ملاءتها المالية لدعم التعافي الأخضر للدول الفقيرة. إلا أن النشطاء المدافعين عن الفقراء والبيئة قد أكدوا أن مؤسسات التمويل التنموي ما تزال بحاجة إلى فعل المزيد للتعامل مع نقص التمويل للدول الفقيرة لمساعدتها على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتعامل مع تداعيات التغير المناخي. ما يزال الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات التمويل التنموي حتى الآن أقل بكثير من التمويل المناخي السنوي المزمع عند 100 مليار دولار أمريكي للدول النامية في عام 2020، والمتفق عليه في إطار الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد من الزمن، في حين يتفاقم هذا العجز جرّاء نقص التمويل البيئي من مصادر القطاع الخاص مقارنة بالمستويات اللازمة لتحقيق الهدف.

يجب على مؤسسات التمويل التنموي تعديل تصوراتها عن المخاطر وخلق الظروف المناسبة لحشد التمويل في الاستثمارات الخضراء. وفي سبيل جذب رأس المال الخاص في هذه الاستثمارات الخضراء، يجب على مؤسسات التمويل التنموي العامة طرح أدوات مالية لتخفيف بعض المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين، إذ ينبغي عليها العمل مع الحكومات لتوفير حوافز اقتصادية إضافية مثل الإعفاءات الضريبية وفرض رسوم على التلوث لتحفيز الاستثمارات في الابتكار والحلول معقولة التكلفة وتقليل التأثير البيئي للأعمال. فعلى سبيل المثال، يمنح البرنامج الماليزي لتمويل التكنولوجيا الخضراء للشركات التي تلبّي معايير معينة قروضاً مدعومة بضمان ائتماني وخصم على الفائدة المفروضة.

ب. تجديد إمكانيات مؤسسات التمويل التنموي

3. إنعاش المنتجات والحلول

لا توجد استراتيجية موحّدة للاستجابة للحالة الصحية الطارئة على مستوى العالم وتداعياتها الاقتصادية والتعافي منها، فكل حالة خصوصيتها والحلول التي تلائمها، حيث تبرز الحاجة إلى الجمع بين منتجات وحلول عملية لمنح الدول والشركات مساحة كافية للانتقاء من خيارات السياسة والاستثمارات على التوالي، والتي ستساهم في وضع أسس متينة للتعافي الذي يضع الناس والبيئة على رأس أولويات النمو الاقتصادي والتنمية. ويجب على مؤسسات التمويل التنموي خلال الأزمات توظيف مجموعة من الأدوات لتوفير حلول تمويلية جديدة عن طريق خيارات محددة من الائتمان أو البرامج، وتقديم دفعة قوية من الحزم التحفيزية وجهود التعافي والإصلاح الهيكلي طويل الأجل.

من المفترض أن تُخصص حصة كبيرة من مئات المليارات المرتبطة بحزم المساعدات الطارئة للشركات عن طريق الائتمان أو ضمانات الائتمان، وذلك لسببين رئيسيين أولهما أن العديد من الصناديق السيادية تعاني بالفعل من مستويات مرتفعة من الدين الحكومي قبل بدء الجائحة، جرّاء السياسات المتبنّاة ردّاً على الأزمة المالية العالمية، إذ تتوسع الهوامش السيادية في منطقة اليورو، لاسيما إيطاليا، مما يدل إلى احتمالية التسبب بمزيد من الاضطرابات المتعلقة بمصداقية المقترضين السياديين وملاءتهم المالية، بحيث أصبحت الصناديق السيادية الآن بحاجة إلى الحفاظ على مصادرها المالية، في ظل الحاجة إلى المنح أكثر من القروض أو الضمانات.

أما السبب الثاني فيتمثل في احتمال أن تؤدي التأثيرات الاقتصادية للجائحة إلى نتائج مختلفة في كل قطاع، ناهيك عن ضيق الوقت المتاح لفهم هذا التباين بصورة كاملة. وخلاصة القول إن التأثير المتباين للأزمة الصحية والإغلاقات المرتبطة بها، والقلق الواسع حول نطاق انتشار الجائحة، والحاجة إلى استخدام الموارد السيادية بتروٍ، والضرورة الملحّة للاستجابة، تؤيد مجتمعةً استخدام الائتمان لدعم القطاع الخاص.

4. إصلاح نماذج الإقراض لضمان وصولها إلى الأعمال الصحيحة

توفر العديد من مؤسسات التمويل التنموي برامج إقراضها عبر مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة، من خلال استخدام قدرات مؤسسات التمويل الخاصة مثل البنوك التجارية وشركات التمويل غير البنكية والمنظمات غير الحكومية. يعني استهداف متلقي الائتمان بهذه الطريقة أن تختار مؤسسات التمويل التنموي المستفيدين من خلال قنواتها الخاصة وتقيّمهم بالنسبة لمعايير تقليدية خاصة بها. ونتيجة لذلك، تُمنح برامج الدعم المالي في نهاية المطاف إلى الشركات الأقوى نسبياً في كثير من الأحيان، وتُهمل الشركات التي تحتاج للدعم.

قد تساعد نماذج الإقراض غير المباشرة مؤسسات التمويل التنموي على الوصول إلى المزيد من المستفيدين بتكاليف تشغيلية أقل، إلا أنها تخلو من ضمان وصول الائتمان إلى الشركات أو القطاعات الأكثر احتياجاً للدعم خلال الأزمات. من الحلول البديهية استعراض سبل إبداعية لتعزيز البرامج غير المباشرة عبر استراتيجيات مصممة على نحو أفضل لاستهداف القطاعات التي لا تملك سبيلاً إلى التمويل الخاص. وفي سبيل ضمان قدرة مؤسسات التمويل التنموي على العمل بفعالية خلال الدورة الاقتصادية، تتمثل الطريقة المنطقية بالنسبة إليها في تطوير إمكانياتها التشغيلية للإقراض المباشر عبر العمل داخلياً على إعداد منتجات وقنوات وتوزيع -يُفضّل أن تكون رقمية- والأهم من ذلك، امتلاك قدرات قوية لتقييم المخاطر.

5. إدارة مستويات الدين المرتفعة المتوقعة مستقبلاً

تمثّل مؤسسات التمويل التنموي الإقليمية والدولية مصادر مهمة للتمويل، لاسيما بالنسبة للدول الناشئة والنامية. ومن خلال الاستفادة من أدواتها الائتمانية والإقراضية، سواء الميسّرة أو غير الميسّرة، وعبر توفير الدعم الفني المجاني، يمكنها تمكين الحكومات والشركات للوصول إلى تمويل جديد، مع العلم أن هذا الدعم يزيد من مستويات الدين العام للدول المعنية.

وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2019، تشير التقديرات إلى أن نسبة الدين الخارجي العام لهذه الاقتصادات يقترب من 30 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما إجمالي الدين الحكومي (الذي يتضمن الدين المحلي والخارجي) قد يصل إلى 53 بالمائة. أما على الصعيد الإقليمي، يبلغ إجمالي الدين الحكومي 68 بالمائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و55 بالمائة للدول الناشئة والنامية في آسيا، و49 بالمائة للدول الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى.

ومن الناحية العملية، يجب أن تبقى نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ضمن مستويات محددة حتى يراها المقرضون محتملة. إذ يقدّر صندوق النقد الدولي الحد الأقصى لمستوى الدين المحتمل قبل حصول العُسر المالي عند 58 بالمائة للأسواق الناشئة و40 بالمائة للدول منخفضة الدخل، مما يشير إلى أن الدين في مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا كان عند مستويات غير محتملة قبل الجائحة. ترفع مستويات الدين غير المحتملة من علاوات المخاطرة للدولة المعنية وتدفع كبرى شركات التصنيف إلى خفض تصنيفاتها الائتمانية لهذه الدولة، مما يجعل الحصول على تمويلات خارجية أمراً صعباً ومكلفاً. وبعبارة أخرى، فإن تخفيف آثار الأزمة الحالية سيرفع لا محالة من مستويات الديون لدى الدول عن مستوياتها الحالية غير المحتملة أصلاً.

وعلى نحو مشابه، تمثّل مديونيات القطاع الخاص مشكلة عويصة أيضاً، ففي أوروبا مثلاً، تحمّلت الميزانيات العمومية للشركات والأُسر عبءً إضافياً بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية. فضلاً عن ذلك، أدّى انخفاض معدلات السياسة النقدية إلى انتشار نوع من الرضا تجاه مستويات الدين. في حين يرتفع استثمار الشركات بالقروض إلى مستوى غير مسبوق، ومن المؤكد أن تتسبب السياسات الحالية في فرض مزيد من أعباء الديون على جزءٍ من قطاع الشركات. سيؤدي هذا المستوى من الدين إلى كبح

التعافي بسبب ميل الشركات المتعثرة إلى تخفيف العمالة وبيع الأصول وتقليل الاستثمار والتوظيف وتقليص الأعمال، مما يجعلها عاجزة عن إضافة رؤوس أموال جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تلجأ البنوك وغيرها من المقرضين العالقين بقروض متدنية الفائدة إلى فرض قيود على الإقراض، ومن المرجح أن يحفّز هذا الأمر تفاعلاً تسلسلياً يؤدي إلى فلترة العملاء والموردين والموظفين وتحويل الصدمة الاقتصادية المؤقتة إلى تباطؤ اقتصادي طويل الأجل.

وفي سبيل إدارة ديون الشركات التي تلوح في الأفق مع الأخذ في الاعتبار الوضع غير المستقر المحتمل للتمويلات السيادية، نرى مجالين واسعين يجب على مؤسسات التمويل التنموي التركيز عليهما. يجب إعداد الحزم الائتمانية كبرامج ضمانات القروض مع الأخذ بالحسبان عبء الدين المتصاعد والحاجة المستقبلية لإعادة هيكلة الديون، ويجب على مؤسسات التمويل التنموي ضمان ابتعاد البرامج التي تطرحها عن تضارب المصالح مع جهات التمويل التجارية الأخرى، نظراً لأن تعدد دائني الشركات يعقّد إعادة هيكلة الديون إلى حد بعيد. ويجب أن تضمن البرامج استخدام أموال الإنقاذ للتأكد من استمرارية الأعمال، على النحو المنشود، وعدم السعي لتحقيق منفعة حاملي الديون أو المساهمين الحاليين. ويجب إعداد السياسات أيضاً في ظل التفكير بالأزمات المستقبلية.

يجب أن تكون مؤسسات التمويل التنموي مستعدة لإعادة هيكلة الديون للشركات التي تحصل على المساعدات. وبالنظر إلى الضغط المترتب على الميزانيات العمومية لمؤسسات التمويل التنموي، قد يكون من المجدي التفكير في تنظيم القيادة الحكومية بصورة مستقلة عند إعادة هيكلة الديون.

قد يترتب ضغط معين على مؤسسات التمويل التنموي الممولة حكومياً لدعم الدول الفقيرة عن طريق المنح بدلاً من القروض التي يجب سدادها، مما يزيد الطين بلّة بالنسبة لمديونياتها. وتبرز أهمية متطلب تقديم المنح من مؤسسات التمويل التنموي العامة في دعم مجموعة من الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك ضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية.

ج. تغيير هدف مؤسسات التمويل التنموي

6. تعزيز قدرات مؤسسات التمويل التنموي الوطنية

يجب على الحكومات رفع مستويات دعمها لمؤسسات التمويل التنموي الوطنية لتمكينها من لعب دور معاكس للتقلبات الدورية وتخفيف القيود المفروضة على التمويل والسيولة. تستطيع مؤسسات التمويل التنموي تبنّي دورها لتلبية الاحتياجات التمويلية المتنامية في مختلف مراحل التنمية. مما يعني أن تكون هذه المؤسسات مجهّزة لتنفيذ الإقراض المعاكس للتقلبات الدورية خلال الأزمات من جهة، وتمتعها بوضع جيد لإعادة إطلاق النمو بعد الأزمات من جهة أخرى. غالباً ما تفشل مؤسسات التمويل التنموي الإقليمية والدولية الكبيرة من تأدية دورها على أكمل وجه، نظراً لأن معظمها يتواصل بالحد الأدنى أو لا يتواصل على الإطلاق مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية، بصرف النظر عن وصول هذه الأطراف إلى الخيارات التمويلية والكوادر المدرّبة.

وينطبق هذا الأمر أيضاً على المؤسسات ذات المكاتب الإقليمية، بما أنها غالباً ما تكون قائمة في عاصمة الدولة أو مدينة الأعمال الرئيسية فيها، ومنكبّة على المشاريع الكبيرة. يُعيق هذا البُعد الفعلي قدرة هذه المؤسسات على امتلاك معرفة مفصّلة بالاحتياجات والمخاوف المحلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأعراف والمعطيات الثقافية.

وفي هذا السياق، يجب على مؤسسات التمويل التنموي تولّي دور الذراع المالي لدولها، وتطوير مجموعة كاملة من الأدوات المالية بما في ذلك تأجيل التزامات الدين الموجودة وإعادة جدولتها، وقروض رأس المال العامل وسياسات تأمين محافظ الأوراق المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسات التمويل التنموي الوطنية لعب دور حيوي في المساعدة على تسريع التعافي الاقتصادي، ولها دور مشابه للمؤسسات الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي، أو بنك التنمية للبلدان الأمريكية، أو بنك التنمية البرازيلي، لكنها تركّز أعمالها على النطاق المحلي، وتتضمن الأمثلة على ذلك بنك ميناس جيرايس للتنمية في البرازيل، وصندوق التنمية الصناعية السعودي في المملكة العربية السعودية ومصرف الإمارات للتنمية في الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن لمؤسسات التمويل التنموي الوطنية توسيع نطاق شبكات التنمية ومستوى فعاليتها من خلال تولّي دور أخصائي الميل الأخير على أرض الواقع وذلك عبر تحديد الفرص وربط الأطراف المحلية بالصناديق العالمية المستدامة والمعنية بالتنمية، وهذا ما يتطلب إعادة تفكير جذري في طريقة استخدام هذه المؤسسات في المقام الأول، لاسيما في أعقاب الجائحة.

وبالنظر إلى ارتكاز هذه المؤسسات على نموذج مالي ينصبّ على توليد العوائد وتطوير أهداف التنمية على النطاق الأوسع، تكون هذه المؤسسات على استعداد لقبول مزيد من المخاطر ودعم الشركات والمشاريع التي تتفاداها البنوك التجارية التقليدية، لاسيما في ظل ظروف السوق الحالية.

يمكن للحكومات تعزيز قدرات مؤسسات التمويل التنموي الوطنية من خلال تغيير هياكلها المالية، إذ من الممكن لزيادة صغيرة في رأس المال بنسبة 20 بالمائة أن تترك أثراً هائلاً في ظل حزمة التحفيز الحالية. فعلى سبيل المثال، تضم البرازيل 27 ولاية و5,570 بلدية تمتلك كل منها تشريعاتها الخاصة التي يمكن أن تؤثر على شكل المشروع وطريقة تنفيذه. ومن المحتمل أن تواجه البنوك الإقليمية أو الدولية صعوبات جمّة وتكاليف باهظة للعمل ضمن هذا المستوى من التعقيد دون الحصول على مساعدة فرع محلي تؤسسه هذه البنوك في البرازيل ويتمتع بالمعرفة اللازمة لذلك. غالباً ما ينتج هذا البعد فجوة بين ما تعرضه بنوك التنمية من جهة، وما تطلبه الأطراف الاقتصادية المحلية من جهة أخرى، مما يؤدي بدوره إلى قصور في تخصيص الموارد المتاحة.

يساهم التنسيق بين مؤسسات التمويل التنموي الوطنية والدولية التي يمكنها الاستفادة من خبرتها المحلية وقدرتها التشغيلية، في تحقيق منافع واضحة، حيث يمكن للدعم المحلي تسريع عملية التحليل الائتماني، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات، ناهيك عن رفع مستوى الكفاءة من خلال القدرة على تحديد مجموعة أكبر من المشاريع الجديرة. ويمكن لشراكة مالية وفنية فعّالة بين مؤسسات التمويل التنموي الوطنية والدولية ضمان إمكانية تنفيذ مشاريع التنمية وتحقيق الأثر المطلوب. وبعبارة أخرى، تساهم مؤسسات التمويل التنموي الوطنية في التنفيذ الفعال لحزم التحفيز الاقتصادي، خاصةً عندما تتعلق باستراتيجيات الميل الأخير التي تطبّقها.

7. تجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

حانت اللحظة التي ينبغي لمؤسسات التمويل التنموي فيها تجديد التزامها بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بما في ذلك التغلب على نقاط الضعف. ويجب على مؤسسات التمويل التنموي العامة بناء نموذج تعاون جديد للارتقاء ببرامج تمويل أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فتح آفاق الأمل لملايين الأشخاص للقضاء على الفقر المدقع وتوفير مستقبل أفضل وأكثر صحة وأماناً للجميع، إلى جانب ترتيب أولوياتها والتعاون مع القطاع الخاص، ومع بعضها بعضاً، لتوفير المساعدة المالية البالغة 2.5 تريليون دولار أمريكي، واللازمة سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030. وينبغي عليها دعم ما يقارب ثلاثة مليارات شخص يواجهون الجائحة في ظل عوزهم للماء والصابون اللازمين لغسل اليدين، ومليارى شخص ممن لا يستطيعون الوصول إلى مياه شرب نظيفة ويرزحون تحت تهديدات الجفاف والفيضانات والظروف الجوية القاسية الناجمة عن التغير المناخي.

لقد أظهرت أزمة كوفيد-19 للعالم أن العمل المشترك هو الضمان الوحيد الذي يمكّننا من التعامل مع التحديات العالمية الطارئة بكفاءة وفعالية. فعلى سبيل المثال، يساعد البنك الدولي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في إيقاف العدوى، وتقديم خدمات صحية، وضمان حصول الأُسر الضعيفة على الرعاية الطبية، والاستعداد للأوبئة القادمة، والأهم من ذلك، الحصول على كميات عادلة ومنصفة من اللقاحات. طرحت مجموعة البنك الدولي مشروع التطعيم الأول بتوفير 34 مليون دولار أمريكي لمساعدة لبنان على شراء اللقاحات وتوزيعها على أكثر من مليوني شخص.

وعلى نحو مشابه، استخدمت مؤسسة التمويل الدولية تسهيلاتها السريعة جرّاء كوفيد-19 لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات التي تعاني من تحديات تتعلق برأس المال العامل أو تمويل التجارة عن طريق قرض مجموعه 200 مليون دولار أمريكي قدّمته إلى بنك فيرست سيتي مونيومنت، وبنك أكسيس، وبنك زينيث.

الخلاصة

نسلط في هذا التقرير الضوء على الأسباب التي تدفع الحكومات إلى استخدام مؤسسات التمويل التنموي الوطنية والإقليمية كأدوات رئيسية لتقديم برامج ضخ السيولة اللازمة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي، وقدرتها على المساهمة في فرض ضوابط ضرورية لضمان فعالية التمويل الحكومي وتوجيهه إلى المستفيدين المعنيين.

لقد أُنشئت مؤسسات التمويل التنموي لهذا الغرض تحديداً، ولكنها يجب أن تعيد ترتيب أولوياتها بما يتناسب مع متطلبات الحالة الراهنة، ويستلزم تحقيق ذلك مضاعفة كفائتها عبر تعزيز قدراتها، واستخدام التقنيات الرقمية، وتطوير منتجات وخدمات ملائمة للغرض، والتواصل من جديد مع النظام المالي على النطاق الواسع، مع مواصلة التركيز على الاستدامة المالية.

المؤلفون

من كيرني

موكوند بهاتناغار
شريك، دبي
mukund.bhatnagar@kearney.com

كيرني

كشراكة عالمية في الاستشارات في أكثر من 40 دولة، يجعلنا موظفونا ما نحن عليه. نحن نستمتع بأولئك الذين نعمل معهم بنفس القدر الذي نستمتع بالعمل نفسه. بدافع لأن نكون الفرق بين الفكرة الكبيرة وتحقيقها، نساعد عملائنا على السبق.

لماذا نحن مختلفون

نحن نمثل الاستشارات الشخصية والعملية.

نعمل بجانبك منذ اليوم الأول، لا نخبرك أبدًا بما تريد سماعه أو أي شيء تعرفه بالفعل. بدلاً من ذلك، نحن مهتمون أكثر بسماعك تتحدث، وطرح الأسئلة التي تجعلك تفكر. من خلال النصائح الصادقة والتوجيه العملي، سنساعدك على التحول من المواكبة إلى السبق.

نحن كيان كبير بما يكفي لتولي المهمة، صغير بما يكفي للاهتمام بكل التفاصيل.

التغيير الكبير يكمن في التفاصيل. "التحول" هي كلمة مهمة للتعرف على كل ركن من أركان المؤسسة للعثور على ما يمكن أن يكون مجرد طريقة حاسمة لإحداث الفرق. نحن نعلم أن هذا صحيح لأنه طريقة عملنا. بينما لدينا 3600 شخص قوي في أكثر من 40 دولة، فإن حجمنا يعني أننا صغيرون بما يكفي للبقاء على اتصال. بالنسبة لك، هذا يعني وجود فريق متخصص من الفاعلين ، يجلبون كل من النطاق والتركيز لإحداث التغيير.

نحن نؤمن بالقليل من الحديث والمزيد من العمل.

بقدر ما هو ممتع أن نرى أقراننا يلحقون بما كنا نفعله منذ سنوات، فإننا نفضل أن نرى القليل من الحديث عن النتائج الملموسة والدائمة والمزيد من المواكبة الفعلية لذلك. مع تمركزنا في العمليات، عرفنا دائمًا أن الفكرة جيدة مثل العمل الذي تلهمه. نحن نعد بالتنفيذ، وليس فقط التفكير.

KEARNE

القمة العالمية للحكومات

@WorldGovSummit

#WorldGovSummit

شارك في النقاش

worldgovernmentsummit.org